إدارة الأحياء الشرقية تعلن عن مشروع لتوسعة شارع الكروم وتحويله إلى طريق سريع

الخطة تشمل نزع ملكية أكثر من 2060 عقارا وتثير مخاوف التجار من خسارة مصادر رزقهم

أعلنت إدارة الأحياء الشرقية، يوم الثلاثاء 15 أيلول/سبتمبر، عن مشروع لتوسعة شارع الكروم وتحويله إلى طريق سريع بطول 14 كيلومترا. وتنص الخطة على هدم أكثر من 2060 عقارا، بين منازل ومحال تجارية ومكاتب، خلال السنوات الثلاث الأولى من المشروع. وقدرت الكلفة الإجمالية بنحو 1.8 مليار دينار، على أن تمول الحكومة المحلية 40 في المئة منها، فيما تتكفل شركات خاصة بالباقي عبر نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقال المتحدث باسم الإدارة، السيد منذر الحلبي، في مؤتمر صحفي عقد في مقر البلدية، إن الشارع الحالي «لم يعد قادرا على استيعاب حركة السير، وإن الوقت الذي يضيعه السائقون في الاختناقات يوميا يكلف الاقتصاد المحلي أكثر مما تكلفه أي توسعة». وأضاف أن الدراسات أظهرت أن متوسط سرعة المركبات في ساعات الذروة لا يتجاوز 12 كيلومترا في الساعة، وأن عدد الحوادث المرورية على الشارع ارتفع بنسبة 35 في المئة خلال السنوات الخمس الماضية.

وتشمل الخطة إنشاء ثلاثة مسارات في كل اتجاه، وجسرين للمشاة، ونفقا واحدا عند تقاطع ساحة النخيل، إضافة إلى شبكة جديدة للصرف الصحي. كما نص القرار على تعويض المالكين المتضررين بقيمة السوق، مع منح أولوية في تخصيص وحدات سكنية بديلة في مشروع إسكاني قيد الإنشاء على بعد 7 كيلومترات من الموقع الحالي. غير أن هذه الوعود لم تهدئ مخاوف السكان والتجار، الذين نظم كثير منهم وقفة احتجاجية أمام مقر البلدية يوم الأربعاء.

وقالت رئيسة جمعية تجار الكروم، السيدة هالة عبود الزين، إن «أكثر من نصف أعضاء الجمعية سيخسرون محالهم أو بيوتهم، ولا أحد يتحدث عن تعويض الخسارة التي لا تقدر بثمن، وهي خسارة الزبائن والسمعة التي بنيت على مدى عقود». وأشارت إلى أن العديد من التجار تلقوا إخطارات بالإخلاء دون أن يعرفوا بعد ما إذا كانت قيمة التعويض ستكفي لشراء محل بديل في موقع مماثل.

وفي المقابل، رحب سائقو سيارات الأجرة والشاحنات بالمشروع، إذ قال السيد فراس العطار، الذي يعمل على خط المطار منذ 19 عاما، إن «الطريق الحالي كابوس حقيقي، وأي حل يقلص الوقت سيغير حياة الناس». وأكد المتحدث باسم الإدارة أن الدراسات البيئية ستجرى قبل بدء الأعمال، وأن الخطة تتضمن زراعة 3 آلاف شجرة على جانبي الطريق الجديد.

ومن المقرر أن تنطلق أعمال الهدم في الربع الأول من عام 2026، على أن تستغرق المرحلة الأولى 18 شهرا. وأعلنت الإدارة عن فتح مكتب خاص لاستقبال شكاوى المتضررين وتلقي طلبات التعويض، على أن يبدأ العمل به في 1 تشرين الأول/أكتوبر المقبل. ويتوقع أن يعقد المكتب أولى جلساته العلنية في 10 منه، بحضور ممثلين عن الجمعيات المعنية.

مجلس بلدية الشمالية يصادق على ميزانية 2026 بعجز قياسي

تخصيص 40 مليون دينار لمشاريع الطرق والصرف الصحي وسط مخاوف من زيادة الضرائب

صادق مجلس بلدية الشمالية، في جلسة عادية عقدها مساء الثلاثاء 18 كانون الأول/ديسمبر، على مشروع ميزانية البلدية للسنة المالية 2026 بعجز قياسي يبلغ 40 مليون دينار. وصوت لصالح المشروع 23 عضوا من أصل 31، بينما امتنع ثمانية أعضاء عن التصويت، فيما رفض المشروع عضوان. وتأتي الميزانية في ظل أزمة مالية خانقة تعاني منها البلدية منذ سنوات، بسبب تراجع الإيرادات المحلية وتضخم كلفة الخدمات الأساسية.

وقدرت النفقات الإجمالية للميزانية بـ 187 مليون دينار، مقابل إيرادات متوقعة بـ 147 مليونا، ما يخلق الفجوة المعلنة. وتخصص الميزانية 40 مليون دينار لمشاريع الطرق والصرف الصحي، وهو أعلى رقم تسجله البلدية في هذا القطاع منذ عقد على الأقل. كما رصدت 12 مليونا لتوسعة شبكة الصرف الصحي في الأحياء الشرقية، التي تعاني من فيضانات متكررة في فصل الشتاء.

وقال رئيس البلدية، السيد منذر الحلبي، في كلمة أمام المجلس قبل التصويت، إن «الأرقام مؤلمة، ولا أحد يحب أن يرى عجزا بهذا الحجم، لكننا ورثنا التزامات تراكمت على مدى سنوات، ولا يمكننا أن نتركها لمن يأتي بعدنا». وأضاف أن البلدية «لن تلجأ إلى الاقتراض لتغطية النفقات الجارية، وسنعتمد على تحسين الجباية وتقليص الهدر في المصاريف».

وأثار المشروع جدلا واسعا داخل المجلس، حيث انتقد عضو المعارضة السيد رامي البرقاوي ما وصفه بـ«غياب أي رؤية حقيقية للتنمية في الميزانية»، مشيرا إلى أن 60 في المئة من النفقات مخصصة للرواتب والأجور. وقال إن «المواطن لا يرى أثرا لأموال الضرائب التي يدفعها، والطرق التي وعدنا بإصلاحها منذ 2023 ما زالت على حالها». وطالب بتجميد التوظيف الجديد وإعادة هيكلة الإدارات.

في المقابل، دافع النائب الأول للرئيس، السيد فادي الزعتري، عن الزيادة في الرسوم المحلية، مؤكدا أن البلدية «لم ترفع أي رسم منذ 2019، رغم ارتفاع كلفة الوقود والصيانة بأكثر من 30 في المئة». وأشار إلى أن الزيادة المقررة على رسوم النظافة ستطبق بشكل تدريجي على ثلاث سنوات، وأن الأسر ذات الدخل المحدود ستعفى منها بالكامل.

وتشمل الميزانية أيضا تخصيص 3 ملايين دينار لإنشاء حديقة عامة في حي الرمال، و1.5 مليون لتركيب إنارة شمسية في 12 شارعا رئيسيا، إضافة إلى 800 ألف دينار لدعم الجمعيات الثقافية والرياضية المحلية. كما تنص على تجميد الزيادات في رواتب كبار الموظفين لمدة سنتين، وخفض عدد السيارات الوظيفية بنسبة 25 في المئة.

ومن المقرر أن تعرض الميزانية على الوالي للمصادقة النهائية قبل نهاية الشهر الجاري، وإلا اعتبرت مصادقا عليها تلقائيا بموجب القانون. وقال رئيس البلدية إنه «واثق من أن الوالي سيتفهم وضعنا، لأن البديل هو شلل كامل في الخدمات البلدية، وهذا ما لا يريده أحد».

مجلس بلدية الشمالية يصادق على ميزانية 2026 بعجز قياسي

تخصيص 40 مليون دينار لمشاريع الطرق والصرف الصحي وسط مخاوف من زيادة الضرائب

صادق مجلس بلدية الشمالية، في جلسة عادية عقدها مساء الثلاثاء 18 كانون الأول/ديسمبر، على مشروع ميزانية البلدية للسنة المالية 2026 بعجز قياسي يبلغ 40 مليون دينار. وصوت لصالح المشروع 23 عضوا من أصل 31، بينما امتنع ثمانية أعضاء عن التصويت، فيما رفض المشروع عضوان. وتأتي الميزانية في ظل أزمة مالية خانقة تعاني منها البلدية منذ سنوات، بسبب تراجع الإيرادات المحلية وتضخم كلفة الخدمات الأساسية.

وقدرت النفقات الإجمالية للميزانية بـ 187 مليون دينار، مقابل إيرادات متوقعة بـ 147 مليونا، ما يخلق الفجوة المعلنة. وتخصص الميزانية 40 مليون دينار لمشاريع الطرق والصرف الصحي، وهو أعلى رقم تسجله البلدية في هذا القطاع منذ عقد على الأقل. كما رصدت 12 مليونا لتوسعة شبكة الصرف الصحي في الأحياء الشرقية، التي تعاني من فيضانات متكررة في فصل الشتاء.

وقال رئيس البلدية، السيد منذر الحلبي، في كلمة أمام المجلس قبل التصويت، إن «الأرقام مؤلمة، ولا أحد يحب أن يرى عجزا بهذا الحجم، لكننا ورثنا التزامات تراكمت على مدى سنوات، ولا يمكننا أن نتركها لمن يأتي بعدنا». وأضاف أن البلدية «لن تلجأ إلى الاقتراض لتغطية النفقات الجارية، وسنعتمد على تحسين الجباية وتقليص الهدر في المصاريف».

وأثار المشروع جدلا واسعا داخل المجلس، حيث انتقد عضو المعارضة السيد رامي البرقاوي ما وصفه بـ«غياب أي رؤية حقيقية للتنمية في الميزانية»، مشيرا إلى أن 60 في المئة من النفقات مخصصة للرواتب والأجور. وقال إن «المواطن لا يرى أثرا لأموال الضرائب التي يدفعها، والطرق التي وعدنا بإصلاحها منذ 2023 ما زالت على حالها». وطالب بتجميد التوظيف الجديد وإعادة هيكلة الإدارات.

في المقابل، دافع النائب الأول للرئيس، السيد فادي الزعتري، عن الزيادة في الرسوم المحلية، مؤكدا أن البلدية «لم ترفع أي رسم منذ 2019، رغم ارتفاع كلفة الوقود والصيانة بأكثر من 30 في المئة». وأشار إلى أن الزيادة المقررة على رسوم النظافة ستطبق بشكل تدريجي على ثلاث سنوات، وأن الأسر ذات الدخل المحدود ستعفى منها بالكامل.

وتشمل الميزانية أيضا تخصيص 3 ملايين دينار لإنشاء حديقة عامة في حي الرمال، و1.5 مليون لتركيب إنارة شمسية في 12 شارعا رئيسيا، إضافة إلى 800 ألف دينار لدعم الجمعيات الثقافية والرياضية المحلية. كما تنص على تجميد الزيادات في رواتب كبار الموظفين لمدة سنتين، وخفض عدد السيارات الوظيفية بنسبة 25 في المئة.

ومن المقرر أن تعرض الميزانية على الوالي للمصادقة النهائية قبل نهاية الشهر الجاري، وإلا اعتبرت مصادقا عليها تلقائيا بموجب القانون. وقال رئيس البلدية إنه «واثق من أن الوالي سيتفهم وضعنا، لأن البديل هو شلل كامل في الخدمات البلدية، وهذا ما لا يريده أحد».

إدارة الأحياء الشرقية تعلن عن مشروع لتوسعة شارع الكروم وتحويله إلى طريق سريع

الخطة تشمل نزع ملكية أكثر من 2060 عقارا وتثير مخاوف التجار من خسارة مصادر رزقهم

أعلنت إدارة الأحياء الشرقية، يوم الثلاثاء 15 أيلول/سبتمبر، عن مشروع لتوسعة شارع الكروم وتحويله إلى طريق سريع بطول 14 كيلومترا. وتنص الخطة على هدم أكثر من 2060 عقارا، بين منازل ومحال تجارية ومكاتب، خلال السنوات الثلاث الأولى من المشروع. وقدرت الكلفة الإجمالية بنحو 1.8 مليار دينار، على أن تمول الحكومة المحلية 40 في المئة منها، فيما تتكفل شركات خاصة بالباقي عبر نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وقال المتحدث باسم الإدارة، السيد منذر الحلبي، في مؤتمر صحفي عقد في مقر البلدية، إن الشارع الحالي «لم يعد قادرا على استيعاب حركة السير، وإن الوقت الذي يضيعه السائقون في الاختناقات يوميا يكلف الاقتصاد المحلي أكثر مما تكلفه أي توسعة». وأضاف أن الدراسات أظهرت أن متوسط سرعة المركبات في ساعات الذروة لا يتجاوز 12 كيلومترا في الساعة، وأن عدد الحوادث المرورية على الشارع ارتفع بنسبة 35 في المئة خلال السنوات الخمس الماضية.

وتشمل الخطة إنشاء ثلاثة مسارات في كل اتجاه، وجسرين للمشاة، ونفقا واحدا عند تقاطع ساحة النخيل، إضافة إلى شبكة جديدة للصرف الصحي. كما نص القرار على تعويض المالكين المتضررين بقيمة السوق، مع منح أولوية في تخصيص وحدات سكنية بديلة في مشروع إسكاني قيد الإنشاء على بعد 7 كيلومترات من الموقع الحالي. غير أن هذه الوعود لم تهدئ مخاوف السكان والتجار، الذين نظم كثير منهم وقفة احتجاجية أمام مقر البلدية يوم الأربعاء.

وقالت رئيسة جمعية تجار الكروم، السيدة هالة عبود الزين، إن «أكثر من نصف أعضاء الجمعية سيخسرون محالهم أو بيوتهم، ولا أحد يتحدث عن تعويض الخسارة التي لا تقدر بثمن، وهي خسارة الزبائن والسمعة التي بنيت على مدى عقود». وأشارت إلى أن العديد من التجار تلقوا إخطارات بالإخلاء دون أن يعرفوا بعد ما إذا كانت قيمة التعويض ستكفي لشراء محل بديل في موقع مماثل.

وفي المقابل، رحب سائقو سيارات الأجرة والشاحنات بالمشروع، إذ قال السيد فراس العطار، الذي يعمل على خط المطار منذ 19 عاما، إن «الطريق الحالي كابوس حقيقي، وأي حل يقلص الوقت سيغير حياة الناس». وأكد المتحدث باسم الإدارة أن الدراسات البيئية ستجرى قبل بدء الأعمال، وأن الخطة تتضمن زراعة 3 آلاف شجرة على جانبي الطريق الجديد.

ومن المقرر أن تنطلق أعمال الهدم في الربع الأول من عام 2026، على أن تستغرق المرحلة الأولى 18 شهرا. وأعلنت الإدارة عن فتح مكتب خاص لاستقبال شكاوى المتضررين وتلقي طلبات التعويض، على أن يبدأ العمل به في 1 تشرين الأول/أكتوبر المقبل. ويتوقع أن يعقد المكتب أولى جلساته العلنية في 10 منه، بحضور ممثلين عن الجمعيات المعنية.

نائب رئيس مجلس الشورى يدعو إلى تشريع يحظر تأجير الأراضي الزراعية لغير المزارعين

اقتراح يثير جدلا واسعا بين ملاك الأراضي والمستثمرين العقاريين

اقترح نائب رئيس مجلس الشورى، السيد عادل منصور الحلبي، مشروع قانون يحظر تأجير الأراضي الزراعية لغير المزارعين، في خطوة قال إنها تهدف إلى وقف ما وصفه بـ«النزيف الصامت» للرقعة الخضراء في البلاد. وأعلن الحلبي عن المشروع خلال جلسة عامة عقدها المجلس صباح الثلاثاء 18 آذار/مارس، وسط حضور لافت لممثلين عن نقابات الفلاحين وجمعيات حماية البيئة. ويأتي الاقتراح بعد سنوات من الجدل حول تحول آلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة إلى مزارع للاستجمام ومشاريع سكنية.

وبحسب نص المشروع، الذي يتألف من 27 مادة، يمنع القانون أي شخص طبيعي أو معنوي من استئجار أرض زراعية ما لم يكن مسجلا في سجل المزارعين المحترفين، وهو سجل يشترط الحصول على شهادة خبرة زراعية أو إثبات دخل سنوي من الزراعة لا يقل عن 60 في المئة من إجمالي دخله. كما ينص على أن مدة الإيجار لا يجوز أن تتجاوز خمس سنوات، وأن أي عقد يبرم بالمخالفة لهذه الشروط يعد باطلا بقوة القانون، مع فرض غرامة على المؤجر والمستأجر معا.

وقال الحلبي في كلمته إن «الأرض التي لا تزرع تموت، والأرض التي تموت لا تعود تطعم أحدا»، مضيفا أن المشروع «لا يستهدف صغار المزارعين الذين يؤجرون قطعة صغيرة لجيرانهم، بل الشركات والأثرياء الذين حولوا الحقول إلى أصول مالية». وأشار إلى أن المساحة المزروعة في المناطق الساحلية انخفضت بنحو 18 في المئة خلال عقد واحد، وأن الواردات الغذائية ارتفعت في المقابل بأكثر من الضعف.

وأثار المشروع ردود فعل متباينة داخل القاعة وخارجها. فقد صفق له ممثلو النقابات الزراعية، الذين اعتبروه استجابة لمطالب طال انتظارها، بينما عبر عدد من النواب عن تحفظهم على صعوبة تطبيقه في المناطق الجبلية والنائية. وقال النائب عن دائرة وادي السمار، السيد فراس العطار، إن «كثيرا من سكان قريتي لا يملكون سوى الأرض التي ورثوها، ولا يجوز أن نعاقبهم لأن أبناءهم هاجروا إلى المدن».

في المقابل، حذر ممثلو الغرفة التجارية من أن المشروع قد يخيف المستثمرين ويضر بالاقتصاد المحلي، مشيرين إلى أن قطاع السياحة الريفية وحده يوفر أكثر من 12 ألف فرصة عمل. وقالت رئيسة الغرفة، السيدة منى الخطيب، إن «الحل ليس في المنع، بل في الرقابة والدعم للمزارع الصغيرة»، داعية إلى إنشاء صندوق تمويل بفائدة رمزية. وأكدت أن الغرفة ستقدم مقترحا بديلا خلال الجلسة المقبلة.

ومن المقرر أن تستأنف الجلسة العامة مناقشة المشروع يوم الثلاثاء 25 آذار/مارس، على أن يصوت عليه في قراءة أولى قبل نهاية الشهر. وإذا أقر، فسيمنح المزارعون الحاليون الذين يؤجرون أراضيهم سنة انتقالية لتسوية أوضاعهم. وقال الحلبي إنه يتوقع أن يصدر القانون قبل نهاية العام، مضيفا أن «الوقت ليس في صالحنا، والأرض لا تنتظر».

نائب رئيس مجلس الشورى يدعو إلى تشريع يحظر تأجير الأراضي الزراعية لغير المزارعين

اقتراح يثير جدلا واسعا بين ملاك الأراضي والمستثمرين العقاريين

اقترح نائب رئيس مجلس الشورى، السيد عادل منصور الحلبي، مشروع قانون يحظر تأجير الأراضي الزراعية لغير المزارعين، في خطوة قال إنها تهدف إلى وقف ما وصفه بـ«النزيف الصامت» للرقعة الخضراء في البلاد. وأعلن الحلبي عن المشروع خلال جلسة عامة عقدها المجلس صباح الثلاثاء 18 آذار/مارس، وسط حضور لافت لممثلين عن نقابات الفلاحين وجمعيات حماية البيئة. ويأتي الاقتراح بعد سنوات من الجدل حول تحول آلاف الهكتارات من الأراضي الخصبة إلى مزارع للاستجمام ومشاريع سكنية.

وبحسب نص المشروع، الذي يتألف من 27 مادة، يمنع القانون أي شخص طبيعي أو معنوي من استئجار أرض زراعية ما لم يكن مسجلا في سجل المزارعين المحترفين، وهو سجل يشترط الحصول على شهادة خبرة زراعية أو إثبات دخل سنوي من الزراعة لا يقل عن 60 في المئة من إجمالي دخله. كما ينص على أن مدة الإيجار لا يجوز أن تتجاوز خمس سنوات، وأن أي عقد يبرم بالمخالفة لهذه الشروط يعد باطلا بقوة القانون، مع فرض غرامة على المؤجر والمستأجر معا.

وقال الحلبي في كلمته إن «الأرض التي لا تزرع تموت، والأرض التي تموت لا تعود تطعم أحدا»، مضيفا أن المشروع «لا يستهدف صغار المزارعين الذين يؤجرون قطعة صغيرة لجيرانهم، بل الشركات والأثرياء الذين حولوا الحقول إلى أصول مالية». وأشار إلى أن المساحة المزروعة في المناطق الساحلية انخفضت بنحو 18 في المئة خلال عقد واحد، وأن الواردات الغذائية ارتفعت في المقابل بأكثر من الضعف.

وأثار المشروع ردود فعل متباينة داخل القاعة وخارجها. فقد صفق له ممثلو النقابات الزراعية، الذين اعتبروه استجابة لمطالب طال انتظارها، بينما عبر عدد من النواب عن تحفظهم على صعوبة تطبيقه في المناطق الجبلية والنائية. وقال النائب عن دائرة وادي السمار، السيد فراس العطار، إن «كثيرا من سكان قريتي لا يملكون سوى الأرض التي ورثوها، ولا يجوز أن نعاقبهم لأن أبناءهم هاجروا إلى المدن».

في المقابل، حذر ممثلو الغرفة التجارية من أن المشروع قد يخيف المستثمرين ويضر بالاقتصاد المحلي، مشيرين إلى أن قطاع السياحة الريفية وحده يوفر أكثر من 12 ألف فرصة عمل. وقالت رئيسة الغرفة، السيدة منى الخطيب، إن «الحل ليس في المنع، بل في الرقابة والدعم للمزارع الصغيرة»، داعية إلى إنشاء صندوق تمويل بفائدة رمزية. وأكدت أن الغرفة ستقدم مقترحا بديلا خلال الجلسة المقبلة.

ومن المقرر أن تستأنف الجلسة العامة مناقشة المشروع يوم الثلاثاء 25 آذار/مارس، على أن يصوت عليه في قراءة أولى قبل نهاية الشهر. وإذا أقر، فسيمنح المزارعون الحاليون الذين يؤجرون أراضيهم سنة انتقالية لتسوية أوضاعهم. وقال الحلبي إنه يتوقع أن يصدر القانون قبل نهاية العام، مضيفا أن «الوقت ليس في صالحنا، والأرض لا تنتظر».